مجلة القسطاس للعلوم الإدارية والاقتصاديةوالمالية
المجلد4 / العدد: 2
(ديسمبر 2022) ص 11 - 30
ISSN : 2773 - 3203/ EISSN : 2830 – 8131

تدويل الصناعات الغذائية كآلية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر

Internationalization of the food industry as a mechanism to achieve economic take-off in Algeria

Zeyneb Belkhir [1*] زينب بلخير

[1] جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي، الجزائر، belkhir.zeyneb@univ-oeb.dz

تاريخ الاستلام:2022/07/23 تاريخ القبول: 2022/11/01 تاريخ النشر: 2022/12/31

ملخص:

بعد ستين سنة من الاستقلال، لا يزال الاقتصاد الجزائري يعاني من معضلة اقتصادية تجلت في التبعية المزمنة للمحروقات، والتي جعلته عاجزا عن تحقيق الاقلاع الاقتصادي، ولبلوغ ذلك لا بد من التفكير الاستراتيجي في كيفية الخروج من قوقعة الاعتماد على مصدر وحيد للمداخيل، ولعل من بين الخيارات التي يمكن طرحها تدويل الصناعات الغذائية.

لذلك تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الصناعات الغذائية في الجزائر ودرجة توجهها نحو التدويل، مع إبراز أهم العقبات التي تواجهها، وصولا إلى صياغة السبل الكفيلة بتدويل هذا النوع من الصناعات قصد تحقيق الإقلاع الاقتصادي المنشود في الجزائر.

كلمات مفتاحية: تدويل، صناعات غذائية، إقلاع اقتصادي، اقتصاد جزائري.

تصنيفات jel: B17, F63, L66, P33, Q17

Abstract :

Sixty years after independence, Algerian economy is still suffering from a chronic dependence on hydrocarbons, which has made it unable to achieve the goal of economic take-off.

Achieving take-off in Algeria can be achieved through the internationalization of manufacturing industries, and perhaps among the industries that present themselves as a strategic option are food industries.

Therefore, this study aims to shed light on the reality of food industries in Algeria and the degree of its internationalization, while highlighting the most important obstacles facing it, leading to ways to internationalize this type of industry in Algeria in order to achieve the desired economic take-off.

Keywords: internationalization, food industries, economic take-off, Algerian economy.

Jel Classification Codes: B17, F63, L66, P33, Q17

* المؤلف المرسل

1.مقدمة :

تواجه الجزائر اليوم أكثر من أي وقت مضى رهانات متعددة مصدرها التحديات الناشئة عن العولمة، وانفتاح الأسواق وانهيار الحواجز وموانع التجارة وتدفقات رأس المال، و مع استمرار تغيرات أسعار الموارد الطبيعية الناضبة في الأسواق الدولية وضرورة بناء اقتصاد متوازن يستطيع الصمود في وجه التقلبات التي قد تصيب أسعار المحروقات؛ و التي سبق للجزائر أن عرفت حجم تأثيرها السلبي على الاقتصاد الوطني من خلال الانهيار الكبير لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية سنة 1986، بات من اللازم التفكير في كيفية الخروج من هذا المأزق ولعل من بين الخيارات المتاحة للاقتصاد الجزائري تدويل الصناعات الغذائية والتي تعد من أهم فروع الصناعات التحويلية ورابط مهم في النسيج الصناعي الوطني فهي صناعة حيوية مهمة تلعب دورا مهما في الاقتصاد الوطني وتبرز أهميتها في تحويل المواد الغذائية السريعة التلف الى مواد أكثر ثباتا وجعل الغذاء متوفرا طول السنة والاستفادة من المحفوظ منه بالتعليب أو التجميد اوالتجفيف، كما أن للصناعات الغذائية تأثير مباشر على تشجيع الصناعات الأخرى ذات العلاقة المباشرة معها كصناعة مواد التعبئة المختلفة وصناعة الآلات الخاصة بالتصنيع والمواد الكيمياوية الحافظة.

2.1.مشكلة الدراسة:

رغم وجود برنامج تطوير الصناعات الغذائية والذي من بين أهدافه تعزيز القدرة التصديرية للصناعة الغذائية إلا أن عملية تدويل الصناعات الغذائية الجزائرية بقيت تراوح نفسها ولم ترقى إلى المستوى الذي يتناسب وإمكانيات هذه الصناعة، وعليه تبرز مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الآتي: ما هي السبل الممكنة لتدويل الصناعات الغذائية الجزائرية قصد تحقيق الاقلاع الاقتصادي؟

3.1.فرضية الدراسة:

تعتبر تعزيز تنافسية الصناعات الغذائية، وإزالة مختلف العقبات التي تعرقل توجهها نحو التدويل من بين السبل الممكنة لتدويل الصناعات الغذائية الجزائرية قصد تحقيق الاقلاع الاقتصادي.

4.1.أهداف الدراسة:

ترمي الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الصناعات الغذائية في الجزائر ودرجة تدويلها، فضلا على الوقوف عند أبرز العقبات التي يواجهها هذا القطاع وصولا إلى السبل الممكنة لتدويل هذا النوع من الصناعات بما يسمح بفك الارتباط الوثيق للاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات وتحقيق الإقلاع الاقتصادي المنشود.

5.1.المفاهيم الأساسية للدراسة:

سنحاول في هذا العنصر إماطة اللثام عن المفاهيم المرتبطة بالدراسة والمتعلقة بالتدويل، الصناعة الغذائية والاقلاع الاقتصادي.

- التدويل:

هناك اختلاف واضح بين الباحثين حول تحديد تعريف موحد لظاهرة التدويل، ومن بين التعاريف المقدمة نجد:

*التدويل هو:"عملية التوسع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية خارج الحدود الوطنية" (amabile, 2013, p. 4) و يرى البعض الآخر بأن التدويل هو:"عملية أو مراحل متتابعة تقوم على مزيج من المهارات المختلفة التي تمتلكها المؤسسة أو التي تسيطر عليها، و التي تسمح للمؤسسة باكتساب الخبرة تدريجيا في الأسواق الدولية".(Laghzaoui, 2014, p. 12)

*التدويل هو:"عملية تتألف من مجموعة من الخطوات التي تمكن الشركة من تسويق منتجاتها بانتظام في الأسواق الخارجية" (سدي، 2010، صفحة 5).

- الصناعات الغذائية:

لقد قدمت عدة تعاريف للصناعة الغذائية منها: (فوزي، 2007/2006، صفحة 53)

*الصناعة الغذائية هي: "القطاع الذي يقوم بتصنيع الخامات النباتية والحيوانية الزائدة عن الاستهلاك الطازج وتحويلها إلى صورة أخرى".

* الصناعة الغذائية هي: "الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل الخامات الزراعية وفقا لمواصفات محددة قصد اشباع الحاجات الانسانية".

- الاقلاع الاقتصادي:

من بين التعاريف المقدمة نذكر: (بوحرب، 2021، صفحة 2)

* الإقلاع الاقتصادي هو: "زيادة في حجم وإنتاجية الاستثمار في مجتمع ما، مما يؤدي الى الزيادة المستمرة في الدخل الفردي الحقيقي".

*** الإقلاع الاقتصادي هو: "تحقيق نمو سريع في مجموعة محدودة من القطاعات، أين يتم تطبيق التقنيات الصناعية الحديثة".**

6.1.هيكل الدراسة:

تأسيسا على ماسبق، جزأنا هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور، يتضمن المحور الأول تشخيصا لواقع الصناعات الغذائية الجزائرية ؛ بينما يخصص المحور الثاني للبحث في العقبات التي تعترض هذه الصناعات ؛ فيما يتطرق المحور الثالث للسبل المناسبة لإنجاح عملية تدويل الصناعات الغذائية قصد تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الجزئر.

2. واقع الصناعات الغذائية في الجزائر:

تعتبر الصناعة الغذائية من أهم فروع الصناعات التحويلية، ومن بين الصناعات الإستراتيجية الأكثر حيوية وديناميكية في الاقتصاد الوطني، وبالنظر إلى هذه الأهمية البالغة، فإنه لا بد من الإطلاع على واقع الصناعة الغذائية بهدف تحليل وضعية نشاطاتها، واستخراج نقاط القوة ونقاط الضعف بها.

1.2 تطور مؤشر الإنتاج والقيمة المضافة للصناعة الغذائية:

يمكن ملاحظة تطور مؤشر الإنتاج للصناعة الغذائية من خلال الجدول رقم (01) كما يلي:

الجدول 01:"تطور مؤشر الإنتاج في الصناعة الغذائية خلال الفترة (2015-2018) "

سنة الأساس: 1989

	2015	*2016*	*2017*	*2018*
المؤشر	*37.8*	*38.5*	*41.2*	*51.5*
معدل النمو(%)	-	*2+*	*7+*	*25+*

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2019، ص 152.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الصناعة الغذائية سجلت معدل نمو إيجابي قدره 25% سنة 2018 بعدما كان المعدل يقدر بـ 2% سنة 2016 وهو ما كان دفعا لتوسع النشاط في الصناعة التحويلية التي تساهم في نموها الصناعة الغذائية بواقع 65% وبواقع 35.2% في نمو الصناعات خارج المحروقات. هذا وحسب تقرير بنك الجزائر لسنتي 2017 و2018 فإن الزيادة في وتيرة نشاط الصناعة الغذائية تعود أساسا لارتفاع وتيرة نشاط صناعة البذور وصناعة الحليب (بنك.الجزائر، 2019، الصفحات 21-23).

كما أن الارتفاع المسجل يعزى للقطاع الخاص وبفارق كبير جدا أما القطاع العام فهو في تراجع نظرا لتراكم العديد من المشاكل الهيكلية ومن بينها اهتلاك معدات الإنتاج وتقادمها وعدم محاكاتها للتطورات التكنولوجية على عكس مؤسسات القطاع الخاص هذ من جهة (حمودة, بيرش أحمد ,أم الخير، 2019، صفحة 192)، ومن جهة أخرى يمكن التعرف على درجة مساهمة الصناعة الغذائية في القيمة المضافة للقطاع من خلال الجدول الآتي:

الجدول 02: "تطور القيمة المضافة للصناعة الغذائية خلال الفترة (2015-2018)"

	2015	2016	2017	2018
القيمة المضافة للصناعة الغذائية(1) (ملياردج)	353.71	389.57	408	433.4
إجمالي القيمة المضافة (2) (ملياردج)	8490.97	9130.23	11388.84	12791.99
(1) ÷ (2)	4.16	4.26	3.58	3.38

المصدر: حمزة العوادي، نحو تفعيل ممارسات الذكاء الاقتصادي كآلية لترقية الصادرات الصناعية الغذائية الجزائرية، 2022، ص1595.

ومن خلال الجدول يلاحظ ارتفاع القيمة المضافة للصناعة الغذائية من سنة 2015 إلى سنة 2018، أما درجة إسهام الصناعة الغذائية في القيمة المضافة للقطاع فهي متواضعة ولم تتجاوز سقف 4% في المتوسط؛ هذه النسبة الضعيفة لمساهمة الصناعات الغذائية سببها القطاع العام الذي شهد تذبذبا وضعفا من سنة لأخرى (عمرون، 2019، صفحة 34).

2.2 مساهمة الصناعة الغذائية الجزائرية في التشغيل:

يمكن التعرف على مدى مساهمة الصناعة الغذائية في توفير مناصب الشغل من خلال الجدول الآتي:

الجدول03: "تطور عدد مناصب الشغل في الصناعة الغذائية خلال الفترة (2015-2018)"

	2015	2016	2017	2018
عدد مناصب الشغل في الصناعة الغذائية (1)	1377	1465	1493	1434
معدل النمو(%)	-	*6.39*	*1.91*	*3.95-*
عدد مناصب الشغل في كل القطاعات (2)	*10594*	*10845*	*10859*	*11001*
(2)/(1)	*%13*	*%13.51*	*%13.75*	*%13.03*

المصدر: حمزة العوادي، نحو تفعيل ممارسات الذكاء الاقتصادي كآلية لترقية الصادرات الصناعية الغذائية الجزائرية، 2022، ص1595.

ومن خلال قراءة بيانات الجدول نلاحظ أن عدد مناصب الشغل التي تساهم بها الصناعة الغذائية قدرت بـ 1434 منصب سنة 2018 بنسبة تقدر بـ 13.03% في مستوى التشغيل الإجمالي لتلك السنة بعدما كانت تبلغ 1377 منصب سنة 2015.

3.2 مساهمة الصناعة الغذائية الجزائرية في الصادرات:

يختص هذا العنصر بالوقوف عند واقع الصادرات الصناعية الغذائية الجزائرية للتعرف على خصائصها، تفسير أهميتها الاقتصادية وتحليل وتيرة نموها، وهذا على النحو الآتي:

1.3.2 تطور قيمة صادرات الصناعة الغذائية:

في هذا الصدد يمكن الوقوف عند حجم الصادرات الغذائية للجزائر من خلال الجدول:

الجدول 04: "تطور صادرات قطاع الصناعة الغذائية خلال الفترة (2015-2019)"

الوحدة: مليون دولار أمريكي

	2015	2016	2017	2018	2019
صادرات الصناعة الغذائية (1)	*238*	*326*	*350*	*373*	*408*
إجمالي الصادرات الصناعية خارج المحروقات (2)	*1485*	*1391*	*1367*	*2218*	*2580*
(1)/(2)	%16.03	%23.44	%25.60	%16.82	%15.81

المصدر: حمزة العوادي، نحو تفعيل ممارسات الذكاء الاقتصادي كآلية لترقية الصادرات الصناعية الغذائية الجزائرية، 2022، ص1596.

و يلاحظ من الجدول ارتفاع قيمة الصادرات الصناعية الغذائية من سنة إلى أخرى، وتتمثل أهم هذه الصادرات في: العجائن، السكر و الماء، أما من ناحية المساهمة في الصادرات خارج المحروقات فإن مساهمتها متواضعة نوعا ما إذ لم تتعدى نسبة 17% طوال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2019 وإن تعدت حاجز 25% سنة 2017 فهذا لا يعد مؤشرا إيجابيا لأن مرده هو انخفاض حصيلة باقي الصادرات خارج المحروقات (نتيجة التدهور على صعيد الصادرات النفطية في تلك السنة) وهذا بالرغم من وجود برنامج تطوير الصناعات الغذائية والذي من بين أهدافه تعزيز القدرة التصديرية للصناعة الغذائية ومضاعفة الصادرات الغذائية، وعموما وبالنظر إلى التحليل السابق، تتولد قناعة بضآلة توجه مؤسسات الصناعة الغذائية نحو التدويل، ويمكن إرجاع ذلك لعدم إدراج غالبية المؤسسات للتصدير ضمن

أهدافها، فضلا على انعدام الخبرة لدى المؤسسات المصدرة و التي تحول دون تموقعهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول (العوادي، 2022، صفحة 1597).

2.3.2 مؤشرات أداء التصدير في الصناعة الغذائية:

نتعرض في هذا العنصر إلى أهم مؤشرين وهما: مؤشر الانكشاف الاقتصادي على الخارج ومؤشر الميزة النسبية الظاهرة وتبرز أهمية المؤشر الأول في إبراز مدى مساهمة مجموع الصادرات والواردات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ويشير ارتفاع المؤشر إلى عمق الاعتماد على الأسواق الخارجية، ومن ثم إلى مدى حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية والسياسات المالية، الاقتصادية و التجارية للشركاء التجاريين والاتفاقات والتكتلات الاقتصادية والأحداث والأزمات العالمية، هذا ويقيس المؤشر الثاني القدرة التنافسية للصادرات ويحسب هذا المؤشر بقسمة حاصل طرح قيمة الصادرات لسلعة معينة أو مجموعة متجانسة من السلع من قيمة الواردات لنفس السلعة أو مجموعة متجانسة من السلع، على حاصل جمع قيمة الصادرات لسلعة معينة أو مجموعة متجانسة من السلع من قيمة الواردات لنفس السلعة أومجموعة متجانسة من السلع وكلما كانت قيمة المؤشر أكبر من أو تساوي الواحد الصحيح، كلما كانت هناك ميزة نسبية ظاهرة (بري، 2002، صفحة 361)، والجدول رقم (05) يوضح قيم هذين المؤشرين بالنسبة للصناعة الغذائية الجزائرية خلال الفترة (2015– 2019):

الجدول 05: "مؤشرا درجة الانكشاف الاقتصادي والميزة النسبية الظاهرة للصناعة الغذائية الجزائرية (2015-2019)"

	2015	2016	2017	2018	2019
صادرات غذائية (مليون دج)	23585	35844	38728	43585.27	48673.07
واردات غذائية (مليون دج)	935771	900193	936428	999888.67	963514.47
إجمالي الناتج الداخلي(مليار دج)	16712.7	17514.6	18575.8	20259.1	20428.3
درجة الانكشاف الاقتصادي (%)	5.74	5.34	5.24	5.15	4.95
مؤشر الميزة النسبية الظاهرة	0.95-	0.92-	0.91-	0.91-	0.90-

المصدر: حمزة العوادي، نحو تفعيل ممارسات الذكاء الاقتصادي كآلية لترقية الصادرات الصناعية الغذائية الجزائرية، 2022، ص ص1598-1599.

و من خلال تتبع مسار مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي يلاحظ أنه في تناقص تدريجي رغم تحسن الصادرات الغذائية، وقد بلغ المؤشر نسبة 4.95% سنة 2019 بعد ما كان 5.74 %

سنة 2015، وعلى العموم تشير قيمة المؤشر إلى ضعف نسبي لدرجة انفتاح الجزائر على الخارج في مجال المنتجات الغذائية، مما يعني أنه في حالة حدوث أي خلل في أسعار المحروقات فإن الاقتصاد الجزائري يكون في حالة تأثر كبيرة جدا خاصة أنه لا توجد بدائل يمكن الاعتماد عليها في الوقت الراهن لتغطية حاجيات الجزائر على المدى المتوسط.

ومن خلال الجدول أيضا يلاحظ أن قيمة مؤشر المزايا النسبية الظاهرة على مدى سنوات الدراسة سلبية وقريبة من (-1) مما يعني أن الصادرات الغذائية الجزائرية لا تتمتع بأدنى ميزة مقارنة بالواردات من نفس المنتجات بل تكاد تكون منعدمة.

3.عقبات تدويل الصناعات الغذائية الجزائرية:

تواجه الصناعات الغذائية الجزائرية عددا من المعوقات التي تقف عائقا أمام توجهها نحو التدويل (التصدير) والتي يمكن إجمال أبرزها في التالي:

1.3 عراقيل المحيط المؤسساتي وغياب الدعم اللوجستي:

ويترجم ذلك في صعوبة الوصول إلى ملكية العقار الصناعي إضافة إلى التفكيك الجمركي غير المدروس جيدا الذي أعاق النشاط الإنتاجي وكان في صالح نمو النشاط التجاري، بالإضافة إلى ضعف حصة المياه الموجهة للصناعات الزراعية الغذائية (حمودة, بيرش أحمد ,أم الخير، 2019، صفحة 197)، بالإضافة إلى عدم ملاءمة بيئة الأعمال فيما يتعلق بالتجارة الخارجية،

إذ تشير التقارير إلى تأخر الجزائر مقارنة بتونس والمغرب في هذا المجال فتكلفة التصدير لكل حاوية في الجزائر تتجاوز 1300 دولار أمريكي في حين لا تتعدى 600 دولار و700 دولار على التوالي في كل من المغرب وتونس، أما بالنسبة للشركات الراغبة في التصدير فهي لا تزال تواجه بيروقراطية كبيرة، فيجب عليها ملء ثمانية وثائق، والانتظار لمدة سبعة عشر يوما وهي مؤشرات سلبية (لطرش، 2021، صفحة 224)، هذا علاوة على نقص الدعم اللوجيستي من حيث التخزين، النقل والشحن، وتحكم شركات الشحن الأجنبية في فترة الشحن والتي قد تصل إلى 28 يوما، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات المخاطر التجارية وغير التجارية، وكذلك ارتفاع تكلفة التأمين على المنتجات المصدرة، فضلا على الحاجة إلى أنواع خاصة من الحاويات –غير المتوفرة- والتي تعد لازمة لشحن بعض المنتجات، وعدم وجود خطوط ملاحية (بحرية وجوية) منتظمة والذي يترتب عنه ارتفاع التكاليف التسويقية وبالتالي انخفاض هامش الربح الممكن تحقيقه من عملية التصدير؛ عدم تخصيص بعض أرصفة الموانئ للعمليات التصديرية فقط، ومع عدم وجود

فروع للبنوك الجزائرية يتم اللجوء إلى البنوك الوسيطة في أوربا وأمريكا لفتح اعتمادات مما يزيد من التكلفة (حفاف، 2020، صفحة 608).

ويضاف لما سبق العقبات المتعلقة بغياب المرافقة وعدم فعالية حوافز التصدير والناجمة عن سوء تطبيق التدابير والإجراءات التحفيزية لسياسات ترقية الصادرات من قبل الأطراف والهيئات المعنية ما تسبب بذلك في عرقلة المبادرات القليلة في مجال تصدير المنتجات الغذائية (ميموني، 2021، الصفحات 352-353).

2.3 عدم القدرة على المنافسة والاعتماد المطلق على الخارج:

لقد نشأت مؤسسات الصناعة الغذائية كباقي المؤسسات الجزائرية ضمن أسوار من الحماية المطلقة أو شبه المطلقة، وانحصر عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الاقتصادية السابقة، وعملها في ظل هذه الظروف لفترة طويلة نسبيا جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية من حيث نوعية الإنتاج وأذواق المستهلكين، بالإضافة إلى الاطمئنان إلى عدم منافستها من أي منتوج أجنبي داخل السوق، مما دفعها لاحقا إلى عدم الاهتمام بتطوير المنتج وتحسين نوعيته بل و العمل على الإنقاص أو الحذف من المكونات التي تدخل في تركيبة المنتج، هذا فضلا على محدودية الخبرة في الإنتاج والتسويق خارج السوق الداخلية وخاصة محدودية الموارد المالية التي تؤدي إلى تراجع و تدني الجودة في المنتجات لعدم التمكن من الحصول على أفضل التكنولوجيات الحديثة.

هذا وتؤكد الدراسات التي أجريت في هذا المجال أن فرع الإنتاج الزراعي الغذائي في الجزائر هو قطاع استيرادي يعتمد على الأسواق الخارجية في استيراد معدات ومدخلات الإنتاج، وتتسم هذه المنتجات بارتفاع معدل النفاذ أو الاختراق وهو ما يعتبر دليلا على عمق تبعية وارتباط الصناعة التحويلية الغذائية في الجزائر بالأسواق الدولية وهذا راجع أساسا إلى ضعف الترابط والتكامل بين فرع الصناعات الزراعية الغذائية والقطاع الزراعي فمن المعروف أن الزراعة تساهم بشكل كبير في تطوير الصناعات الزراعية الغذائية وتموينها بالمدخلات الضرورية لعملية الإنتاج، غير أن هذه العلاقة جد ضعيفة في الجزائر فمساهمة الإنتاج الزراعي المحلي لا تتجاوز 30% من احتياجات السوق المحلي وهذا يعود لعدم نجاعة السياسة الزراعية المعتمدة (شرماط، 2021، صفحة 221).

3.3 ضعف منظومة وتدفق المعلومات الاقتصادية:

ما يمكن قوله بهذا الخصوص أن الهيكلة المؤسساتية لمنظومة المعلومات الاقتصادية الجزائرية، تعاني من الازدواجية والتكرار في العمل حيث نلاحظ أن نفس الوظائف التي يقوم بها المركز الوطني للمعلومات الإحصائية هي نفسها تلك التي يقوم بها كل من الديوان الوطني للإحصائيات و الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية هذا ما من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الحصول على المعلومات سواء تلك المتعلقة بسوق العمل أو تلك المتعلقة بفرص الاستثمار أو بالمحيط الأجنبي أو الخدمات التسويقية ...إلخ، و كما أن المستفيد يجد نفسه أمام مؤسسات وهيئات متعددة تقوم بإنتاج وتوزيع نفس المعلومات، هذا ما من شأنه أن يضلله ويفقده التوجيه السليم للحصول على ما يريده من معلومات (غلاب، 2012، صفحة 7)، مما يترتب عنه عدم إدراكهم للفرص المتاحة أو جدوى التوسع أو تنويع النشاط (حداد والضمور، 2011، صفحة585)، ويضاف لذلك أن توفر البيانات في شكلها الخام قد يشكل مشكلة في بعض الأحيان، فالخبرة القليلة التي يتمتع بها أصحاب المؤسسات الجزائرية لا تمكنهم من فهم واستغلال هذه البيانات والمعطيات أحسن استغلال، مما يتوجب عليهم البحث عن مدلول هاته البيانات في شكل مبسط، و لن يتأتّى ذلك إلا بوجود هيئات متخصصة في تحليل و نشر هذه البيانات (بلزغم، 2015/2014، الصفحات 89-90).

4.3 ضعف العلاقة بمراكز البحث العلمي:

في هذا الإطار نسجل وجود ضعف للعلاقة بين قطاعي المؤسسات والبحث العلمي، وهذا الضعف ناتج عن غياب التحسيس فأغلب الملتقيات و اللقاءات العلمية التي تنظم تقدم توصيات ولكنها تبقى بدون متابعة؛ يضاف لذلك عدم قدرة مراكز البحث على نقل نتائج أبحاثها للمؤسسات بفعالية (فيلالي، 2014/2013، صفحة 101).

5.3 ضعف استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وغياب نشاطات الإبداع والابتكار: حيث تعاني أغلب المؤسسات الجزائرية من نقص كبير في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وغياب الثقافة المعلوماتية، حيث كشفت التقارير الصادرة عن وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار أن 20% فقط من المؤسسات الجزائرية لديها أجهزة وبرامج ناجعة في مجال المعلوماتية، كما أن 15% فقط من هذه المؤسسات تتوفر على مواقع الكترونية خاصة بها، و50% منها تفتقر لنظام محاسباتي مناسب، هذا بالإضافة إلى غياب

التجمعات التكنولوجية التي تهتم بتطوير وسائل معالجة المعلومات (بلزغم، 2015/2014، صفحة 88).

كما تعاني المؤسسات الجزائرية من مشكل عدم الابتكار فهي تعرف جمودا في مجال الإبداع والابتكار، البحث والتطوير، نظرا لعدم وعي المسيرين بأهمية الإبداع كعامل أساسي لدعم تنافسيتها وتحسينها فالنشاطات المتعلقة بالبحث والتطوير عادة ما تكون مكبوحة بسبب قلة الإجراءات الدافعة، هذا إلى جانب قلة التمويل اللازم لذلك، بالإضافة إلى الصعوبات المرتبطة بتسويق النتائج (بلزغم، 2015/2014، صفحة 86).

4.سبل تدويل الصناعات الغذائية الجزائرية:

على ضوء المستجدات التي تشهدها الصناعات الغذائية وكذا العقبات التي تواجهها في الجزائر يمكن القول بأن سبل تدويل هذه الصناعات يجب أن يأخذ بعين الاعتبار النقاط الآتية:

1.4اعتماد الممارسات الصناعية والصحية الجيدة وإعادة النظر في السياسة الزراعية المعتمدة:

تسعى الكثير من الدول إلى تحسين فرص وصول ونفاذ صادراتها من المنتجات الغذائية إلى الأسواق الدولية من خلال التكيف مع متطلبات الصحة والصحة النباتية والحيوانية، وجعل منتجاتها سليمة، صحية وآمنة و تقليل حجم المخاطر المرتبطة بها من تسممات غذائية و تلوث. ويمكن بلوغ هدف تقليل الأخطار بأكفأ طريقة بإتباع مبدأ الوقاية طوال سلسلة الإنتاج والتجهيز والتسويق. ويتطلب ذلك إتباع أسلوب شامل ومتكامل هو أسلوب" من المزرعة إلى المائدة " الذي يؤدي فيه كل من المنتجين والمجهزين والناقلين والبائعين والمستهلكين أدوارا حيوية في ضمان الجودة والسلامة الغذائية لأنه من الصعب توفير حماية كافية للمستهلكين بمجرد أخذ العينات من المنتجات النهائية وتحليلها.

وبخصوص السياسة الزراعية التي يجب اعتمادها فيتعين عليها أن تعيد الاعتبار للقطاع الزراعي والفلاحي باعتبار أن الخامات الزراعية تمثل المادة الأولية للصناعة الغذائية شرط أن يتم هذا في إطار رؤية مستقبلية محددة وواضحة تنطلق من تقييم واقعي وموضوعي للأوضاع الحالية، مع بذل المزيد من المجهودات ، شريطة أن تتناول هذه المجهودات أبعاد أخرى تم إهمالها كليا أو لم يتم إعطائها الأهمية اللازمة في السياسات السابقة (شرماط، 2021، الصفحات 157-163).

2.4 تحسين منظومة المعلومات الاقتصادية:

هنا يمكن تقديم بعض المتطلبات الكفيلة بتحسين منظومة المعلومات الاقتصادية في الجزائروهي:

- تفعيل الهياكل القاعدية للمنظومة: والمقصود هنا كل ما يتعلق بالجانب المؤسساتي ووضع خطة عمل جدية لتحقيق الأهداف المرسومة، وإقامة مختلف الشبكات بما فيها الشبكات الاجتماعية المتعلقة بجذب الكفاءات الجزائرية الموجودة في الخارج وتشجيعها لنقل خبراتها إلى الجزائر، بالإضافة إلى التكثيف من استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال التي تضمن الاستغلال السريع للكم الهائل من المعلومات في زمن قصير، وذلك للحفاظ على القيمة الاستعمالية للمعلومة (سيواني، 2015/2014، صفحة 304).

-وضع سياسة مدروسة للتكوين:

يعتبر العنصر البشري موردا قادرا على إنتاج التفوق الاقتصادي عن طريق مقدرته الأصيلة والحصرية على توليد المعارف من معارف مسبقة أو إنتاج معارف جديدة وهنا يتعين على الدولة العمل على تطويروتحسين البرامج البيداغوجية من طرف الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والتكوين المهني وفقا لما يتطلبه محيط المؤسسات مع مراعاة انفتاح هذه البرامج للمعرفة والتعليم النوعي وفقا لما هو جاري به العمل في البلدان المتقدمة (مغمولي، 2016/2015، صفحة 208).

-دعم الشفافية:حيث يجب على الإدارات العامة والمؤسسات الاقتصادية العمل على نشر المعلومات التي تخص الجمهور بمختلف شرائحه بصفة هادفة واقتصادية، وتشجع التعاون بين المنظمات وذلك للقضاء على ظواهر حجب المعلومات، واستغلالها كمصدر للسلطة، وتقع هذه المسؤولية أساسا على مشرفي المنظمات الكبرى والمستثمرين والمساهمين والقادة الإداريين (بوريش، 2019/2018، صفحة 274).

3.4 توفير البيئة المساعدة على التدويل:

يتطلب توفير البيئة المساعدة على تدويل الصناعات الغذائية القيام بالخطوات التالية:

- في مجال التخطيط:

هنا يجب وضع إستراتيجية طويلة المدى تقوم على تصدير الإنتاج الموجه والمعد خصيصا للتصدير، وليس على تصدير الفائض من الإنتاج الذي يتذبذب من سنة إلى أخرى، ويجب أن تتسع الجهود اللازمة لتدويل الصناعات الغذائية الجزائرية لكافة الجهات والهيئات التي لها

علاقة بالقطاع وكذا الهيئات المسئولة عن التجارة الخارجية (قرقب، 2020، صفحة 191)، كما لا بد من إنشاء مراكز لترقية الصادرات تقدم خدماتها للمؤسسات المصدرة، وتوفر المعلومات الكافية حول فرص التصدير المتاحة، والتغيرات المستمرة في احتياجات الأسواق وأنماط الاستهلاك فيها.

ومن الهام هنا القيام بإجراء دراسات تحليلية مقارنة للأسواق المستهدفة أين يتم تحديد الفرص التصديرية الضائعة في كل دولة مستهدفة وحصر ما يمكن تصديره لتقليص القيمة التصديرية الضائعة، وبعدها تحديد المنتجات ذات الطلب وحصة سوق مرتفعة وقيمة واردات متزايدة مع توفير كافة المعلومات الأساسية عن الأسواق الواعدة والاتفاقيات التجارية المبرمة ومزاياها (شرماط، 2021، الصفحات 157-158).

- في مجال الترويج:

يعد الاهتمام بالتسويق الخارجي من أهم سبل تدويل الصناعات الغذائية ودفع صادراتها، ويجب أن يتولى تنفيذ حملات التسويق أشخاص ذوي خبرة و يمكن الاستعانة بشركات تسويق متخصصة للقيام بهذا الدور، وتوجد مجموعة من السياسات التي اتبعتها الدول في هذا المجال منها:

- إنشاء وكالات ترويج الصادرات: تعمل هذه الوكالات على إرسال بعثات ترويجية تسبق البعثات التجارية للترويج للمنتج المحلي من حيث السعر والجودة لتعزيز انطباعات وثقة المستهلكين في الخارج بالمنتجات الجزائرية، تقوم هذه الوكالات بعقد مؤتمرات وورش عمل من أجل تقييم أنشطة ترويج الصادرات، وتنظيم حلقات نقاش للمصدرين؛
- إنشاء المكاتب التجارية و المعارض الدائمة أو المؤقتة: و ذلك من خلال تشجيع الشركات المحلية على إقامة مكاتب تجارية لها بالخارج من أجل الترويج لمنتجاتها، بالإضافة إلى التوسع في تنظيم معارض تجارية دائمة أو دورية لمساعدة المصدرين في الترويج لمنتجاتهم؛
- إنشاء صندوق للتسويق: يختص هذا الصندوق بتمويل برامج و أنشطة التسويق الخارجي للمصدرين مثل دراسة فتح أسواق جديدة و إقامة معارض و الدعاية خارج البلاد و يتم تقسيم المستفيدين من الصندوق إلى فئات كالمصدر المبتدئ والمصدر المتوسط و الكبير على سبيل المثال.

- في مجال التمويل والتأمين:

إن عملية التصدير ذات طبيعة خاصة في استخدام أنشطة الائتمان لذا يجب توفير التمويل والائتمان المناسب كأحد الشروط الأساسية لنجاح التوجه التصديري، وقد يقدم الائتمان بالعملة المحلية أو العملة الأجنبية في الداخل أو الخارج (يوسفي، 2018، صفحة 28)

هذا ويخفف وجود هيئات لتأمين الصادرات من حالة عدم اليقين المقترنة بدرجة التوجه نحو الأسواق الخارجية وما يعترضهم من المخاطر التجارية و السياسية وغيرها المحتملة أثناء العملية، والتي لا تشملها نظم التأمين الأخرى، تقوم الدولة بإنشاء نظام لتأمين الصادرات، أو ما يسمى بنظام تأمين القرض عند التصدير، بحيث تشرف على إدارة هذا النظام مؤسسات متخصصة بهدف تأمين المؤسسات من المخاطر السياسية والتجارية، والكوارث الطبيعية إلى غير ذلك من أخطار التدويل، وهذا ما يجعل المؤسسات المعنية بالتصدير تتشجع لاقتحام الأسواق الخارجية.

- في مجال تقديم الدعم اللوجستي:

حيث يجب توفير الهياكل الضرورية من موانئ، مطارات وطرق ومعابر برية حدودية (خاصة بالنسبة للمعابر الجنوبية التي تعرف بتضاريس طبيعية وعرة، تصعب من عملية المبادلات التجارية) ومرافق، ووسائل نقل عمومية و خاصة مكيفة حسب الحاجة لنقل مختلف السلع دون الإضرار بها (خمقاني، 2020، صفحة 133)، و كذلك توفير مساحات ملائمة للتخزين كمستودعات خاصة في المطارات و كذا توفير معدات المناولة من رافعات وعربات مخصصة تتلاءم مع طبيعة التغليف الذي يجب أن يحظى بدرجة عالية من الاهتمام خاصة للسلع أو المواد سريعة التلف لما لذلك من تأثير على تقليل الخسائر والتكاليف الإضافية غير الضرورية لتسيير أفضل لنقاط العبور المختلفة، حيث يسمح ذلك باحترام مواعيد الشحن والتسليم خاصة للمواد سريعة التلف حسب العقود المبرمة مع الزبائن في الأسواق الخارجية وتفادي التعويضات والخسائر المادية والمعنوية الناجمة عن مخالفة شروط و مواعيد التسليم، كما تقوم بعض الدول بتقديم المساعدات للمؤسسات المصدرة في مجال نقل و توزيع السلعة المراد تصديرها، بتحمل الدولة لنسبة من مصاريف النقل والتوزيع والمشاركة في المعارض الدولية، مما يجعل المنتجات المصدرة تتمتع بميزة تنافسية عند دخولها للأسواق الافريقية (بحري، 2020، صفحة 83).

- في المجال الضريبي والجمركي: يعتمد تطوير قطاع التصدير على تطوير النظام الضريبي والنظام الجمركي وذلك بإلغاء بعض أو جميع الضرائب والرسوم على الآلات والمعدات الرأسمالية المستوردة لإنتاج سلع التصدير أو منح التخفيضات الضريبية على السلع التي يتم تصديرها أوعلى تلك المواد المستوردة الداخلة في إنتاج السلع التصديرية مما يؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج و تمتع تلك السلع بميزة تنافسية في الأسواق الدولية، ففي اليابان مثلا تم وضع نظام ضريبي يتمثل في احتياطي ترقية الأسواق الخارجية لبعض السلع التصديرية، مع معاملة بعض المصروفات المنفقة بالخارج معاملة الخسائر.

4.4 التوسع في خدمة الأسواق الإفريقية:

تعد القارة الأفريقية سوق المستقبل فهي تتميز بموقعها الاستراتيجي واتساع رقعتها الجغرافية وتنوع أقاليمها المناخية، وتمثل السوق الإفريقية قاعدة استهلاكية عريضة، حيث يفوق عدد سكانها الذي مليار نسمة ما يعادل 15% من سكان العالم وتتسم هذه القاعدة بالتنوع الكبير في الأذواق ومواسم الطلب، وكذلك مستويات الدخول فيها وهو ما يعد بمثابة طاقة تصديرية كبيرة في العديد من الصناعات السلعية وعلى رأسها الصناعات الغذائية، حيث تفوق قيمة الواردات الافريقية 600 مليار دولار أمريكي. وأهم الدول الافريقية المصدرة الى افريقيا هي جنوب افريقيا ومصر وتتمثل الواردات الغذائية الافريقية أساسا في القمح، الأرز والزيوت...الخ. (المغربي، 2017، صفحة 92) ويضاف لما سبق، أن الأسواق الافريقية أسواق سعر في المقام الأول نظرا لانخفاض القدرة الشرائية للمستهلك (قوشيش، 2020، الصفحات 373-374)، وما يشجع أكثرعلى التوجه نحو تلك الأسواق هو استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية للمنطقة فمعدل النمو الاقتصادي متمركز في حدود 4% خلال العشر سنوات الأخيرة، وأيضا معدل التضخم مستقر نسبيا في حدود 8% (لطرش، 2021، صفحة 225).

ويعتبر انضمام الجزائر لمنطقة التبادل الافريقي الحر خطوة مهمة لدخول السوق الإفريقية، ورفع قيمة التبادل التجاري مع دول القارة السمراء خاصة إذا علمنا أن نسبة التبادل التجاري السنوي بين الجزائر والبلدان الإفريقية الأخرى مجتمعة لا تتعدى 3 %من إجمالي حجم التجارة الجزائرية الخارجية، ، وخلق سوق موحدة وحرة للسلع والخدمات من أجل تعميق التكامل الاقتصادي للقارة الإفريقية، وستستفيد الجزائر من الامتيازات التي تفرضها هذه

الإتفاقية، ومنها إلغاء الرسوم الجمركية للتجارة بين البلدان الإفريقية بنسبة 90% (حفاف، 2020، الصفحات 603-604).

5.خاتمة:

لقد تبين من خلال استقراء الإحصائيات والبيانات أن مساهمة الصناعة الغذائية في الاقتصاد الجزائري على العموم متواضعة، كما تبين أن الصادرات الغذائية الجزائرية لا تتمتع بأدنى ميزة نسبية ظاهرة، ما يوضح مدى ضعف الجزائر في تصدير المنتجات الغذائية وهو ما يبدو من خلال نسبة مساهمة الصناعات الغذائية في إجمالي القيمة المضافة التي لم تتجاوز سقف 4%، ويمكن إرجاع أسباب ذلك إلى ضعف جهود التصدير حيث أن هذه الصناعات تركز على التواجد في السوق الوطنية، ويضاف إلى تلك الأسباب عراقيل المحيط المؤسساتي وضعف منظومة المعلومات الإحصائية والتجارية.

إن عملية تدويل الصناعة الغذائية الجزائرية لا تعني أن تقتحم الأسواق الدولية عشوائيا أو بطريقة غير مدروسة، بل لا بد من تمرين، إما بالخبرة المكتسبة من خلال استغلال سوق له خصائص متقاربة جغرافيا و نفسيا من السوق المحلي، أو من طرف وسطاء أو وكلاء، فالتدويل هو عملية مكونة من مراحل متتالية تسمح باكتساب الخبرة تدريجيا في الأسواق الأجنبية، وأن أي مخطط يتم اعتماده وفقا لأفكار الآخرين ومحاولة إنجازه بوسائل الغير مآله الفشل من الناحية العملية، وعلى العموم وقصد تدويل الصناعة الغذائية الجزائرية كآلية لتحقيق الاقلاع الاقتصادي تقترح الدراسة ما يلي:

وضع إستراتيجية جديدة للنهوض بالصناعة الغذائية وتفعيل دورها في تحقيق الأمن الغذائي؛

تشجيع وتحفيز الاستثمار في قطاع الصناعة الغذائية وتسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات في هذا القطاع وتوفير الدعم المالي لها وتوجيهها ؛

ضرورة إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي والفلاحي باعتبار أن الخامات الزراعية تمثل المادة الأولية للصناعة الغذائية؛

إيجاد تدابير ضابطة لظاهرة استيراد المنتجات الاستهلاكية والتامة الصنع، خاصة تلك التي لها أثر سلبي على المنتج المحلي، وبالمقابل تشجيع المؤسسات الوطنية على إحلال هذه الواردات؛

تشجيع الصناعات الغذائية على احترام معايير ومواصفات الإنتاج واستخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال التعبئة والتغليف وتوفير الخدمات الداعمة للنقل المبرد وأماكن التخزين لضمان قدرة منتجاتها على الحفاظ على خصائصها الغذائية؛

دعم مختلف مبادرات الشراكة مع المستثمر الأجنبي في إطار يضمن نقل الخبرة والتكنولوجيا، وذلك بغرض ترقية جودة المنتجات الغذائية الوطنية وتحسين صورتها في الأسواق الدولية ؛

تكثيف المشاركات في المعارض الدولية وتكوين الأعوان المكلفين بالقيام بالعملية التصديرية، وإجراء الدراسات التي تهدف إلى البحث عن أسواق جديدة ضمن مختلف الخطط الهادفة إلى الوصول بالمنتج المحلي للأسواق الخارجية؛

ربط المؤسسات الجزائرية بالمستجدات في مجال تجارة المنتجات الغذائية بخصوص المعايير التقنية المطبقة دوليا حتى يتسنى لها التكيف معها لتحسين فرص وصول ونفاذ منتجاتها إلى الأسواق الدولية.

5.قائمة المراجع:

- العوادي حمزة. (2022). نحو تفعيل ممارسات الذكاء الاقتصادي كآلية لترقية الصادرات الصناعية الغذائية الجزائرية. *مجلة العلوم الانسانية، جامعة أم البواقي ، المجلد 9* (العدد 21)، 1589-1608.

- المديرية العامة للجمارك الجزائرية. (2020). *احصائيات التجارة الخارجية للجزائر لسنة 2019*. الجزائر: وزارة المالية.

- المديرية العامة للجمارك. (2021). *احصائيات التجارة الخارجية للجزائر لسنة 2020*. الجزائر: وزارة المالية.

- المغربي لمياء محمد. (2017). التبادل التجاري العربي الافريقي (الفرص والتحديات). *المجلة العربية للادارة ، المجلد 37* (العدد4)، 85-111.

- بلزغم محمد. (2015/2014). *دور الذكاء الاقتصادي في تميز منظمات الأعمال وواقعه في الجزائر*. الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ما بعد التدرج المتخصصة: قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر.

- بنك.الجزائر. (2019). *التقرير السنوي 2018: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر*. الجزائر: بنك الجزائر.

- بوحرب حكيم. (2021). *ماهية الإقلاع الاقتصادي وشروط تحقيقه، الكتاب الجماعي" الإقلاع الاقتصادي في الجزائر في ظل اختلال التوازنات الاقتصادية نتيجة جائحة كورونا كوفيد19*. سوق اهراس: جامعة مساعدية الشريف.

- بوريش أحمد. (2019/2018). *الذكاء الاقتصادي كأسلوب تسييري يساهم في دعم الإدارة الاستراتيجية في مواجهة التهديدات واستغلال الفرص*. الجزائر، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية: قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة تلمسان، الجزائر.

- بيرش حمودة,أم الخير, أحمد. (2019). الصناعات الغذائية في الجزائر بين الواقع والأمن الغذائي. (جامعة الجلفة) *مجلة دفاتر اقتصادية ،المجلد 10* (العدد1).

- حفاف وليد. (2020). مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية: المزايا والتحديات. (جامعة المسيلة) *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، المجلد 13* (العدد3)، 600-610.

- حملاوي حميد , عمرون وسام. (2019). أثر فرع الصناعات الغذائية على الاقتصاد الجزائري وآفاق تطوره:دراسة حالة الجزائر. (جامعة قسنطينة2) *مجلة دراسات اقتصادية ، المجلد 06* (العدد2)، 22-40.

- حميدوش أمحمد. (2015/2014). *الذكاء الاقتصادي: فهمه وإنشاؤه وتأصيله واستعماله*. الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية: قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر3، الجزائر.

- حميدوش ايمان و بحري اميرة. (2020). المنطقة الحرة "بيرام كرين" ودورها في ترقية الصادرات الجزائرية: الوعود والافاق. (جامعة تمنراست) *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد 9* (العدد5)، 64-86.

- زغيب مليكة , غلاب نعيمة. (23-2012/04/26). واقع اليقظة الاستراتيجية وذكاء الاعمال في منظمات الاعمال الجزائرية. *المؤتمر الدولي الحادي عشر حول ذكاء الاعمال واقتصاد المعرفة*. الأردن: جامعة الزيتونة.

- سائحي يوسف و خمقاني عبد الهادي. (2020). سبل تنشيط التعاون التجاري والاقتصادي بين الجزائر والدول الإفريقية. (جامعة تمنراست) *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد 9* (العدد4)، 121-137.

- سدي علي. (2010). تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية بين تهديدات و فرص التدويل: قراءة في بعض المقالات الأكاديمية والمعطيات العملية. *الملتقى الدولي حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسة الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية*، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف.

- سيواني عبد الوهاب. (2015/2014). *نحو إدماج الذكاء الاقتصادي في تسيير الاقتصاد الجزائري*. الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية: قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر.

- عبد الكريم سهام. (23-2012/04/26). سياسة اعتماد الذكاء الاقتصادي في المنظمات الجزائرية. *المؤتمر العلمي الدولي الحادي عشر حول ذكاء الاعمال واقتصاد المعرفة*. الاردن: جامعة الزيتونة.

- عرامة دلال و لطرش ذهبية. (2021). دور منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية في تعزيز اندماجها في سلاسل القيمة العالمية. (جامعة سطيف1) *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، المجلد 21* (العدد1)، 213-229.

- عمران عبد الحكيم و قرقب مبارك. (2020). المؤسسات الجزائرية واستراتيجيات استغلال الفرص السوقية الخارجية في افريقيا. (جامعة تمنراست) *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ،المجلد 9* (العدد5)، 187-202.

- فوزي عبد الرزاق. (2007/2006). *الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي-دراسة حالة الجزائر*. الجزائر: جامعة الجزائر.

- فيلالي أسماء. (2014/2013). *الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الجزائرية: الواقع والمجهودات: دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية الرويبة*. الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير: قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة تلمسان، الجزائر.

- لطرش ذهبية , شرماط عماد. (2019/10/31-30). دور الممارسات الزراعية الجيدة في تحسين قدرة الصناعات الغذائية الجزائرية على الاستجابة للمتطلبات الصحية للمنتجات الزراعية في الاسواق الدولية:نظام التتبع والهاسب نموذجا. *الملتقى الدولي السابع: اقتصاديات الانتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر والدول العربية*. الجزائر: جامعة الوادي.

- مرزوقي رفيق و قوشيش أمينة. (2020). الفرص المتاحة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية للاستثمار في الدول الافريقية. (جامعة تمنراست) *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد9* (العدد5)، 363-380.

- مغمولي نسرين. (2016/2015). *دور الذكاء الاقتصادي في الرفع من التنافسية الدولية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية*. الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية: قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر.

- ميموني سمير. (2021). تشخيص الموقف التنافسي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات في ظل تعدد عقبات ترقيتها: قراءة تحليلية للفترة 1995-2019. (جامعة البويرة) *مجلة معارف ،المجلد 16* (العدد1)، 331-360.

- يوسفي محمد. (2018). تجارة المقايضة كأداة لتنمية المناطق الحدودية بالجزائر. (المركز الجامعي تيسمسيلت) *مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية* (العدد4)، 22-33.

- D.G.V.S .(2020) .*bulletin d'information statistique de l'entreprise, données de l'année 2019* .direction générale de la veille stratégique, des etudes et des systémes d'information .alger: ministère de l'industrie et des mines.

- **مواقع الانترنيت**

- amabile serge 23) .juin, 2013 .(*medeu* 11 تاريخ الاسترداد septembre, 2015. ، من medeu: http://www.medeu.org/documents/MED4/Dossier3/AMABILE-LAGHZAOUI-MATHIEU.pdf

- Laghzaoui Soulimane 6) .mars, 2014 .(*entreprenariat org* 19 تاريخ الاسترداد . novembre, 2015 من،entreprenariat org: http://www.entrepreneuriat.auf.org/IMG/pdf/A4C11_FINAL.pdf ,